

اثر الاداء المالي على القيمة السوقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The impact of financial performance on market value: An applied study of a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange

م. م. هشام عبد الخضر سكر العثمان

Assistant. Lecturer. Husham AbdulKhudhur Sukkar Alothman

جامعة ذي قار / رئاسة الجامعة / العراق

Thi Qar University, Presidency University

husham@utq.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحديد اثر الاداء المالي على القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية فيما شملت عينة الدراسة على 7 مصارف ضمن قطاع المصارف، وتحليل واختبار الفرضيات بين المتغيرات تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، واستنتجت الدراسة بوجود علاقة ذات اثر معنوي بين الربحية والقيمة السوقية وعدم وجود علاقة بين كلاً من المديونية والسيولة والقيمة السوقية، واوصت الدراسة بضرورة توجيه المستثمرين بالاهتمام بمؤشر الربحية عند تقييم المؤسسات المالية اكثر من مؤشرات السيولة والمديونية.

الكلمات المفتاحية: الاداء المالي، القيمة السوقية، سوق العراق للأوراق المالية.

Abstract:

The study aimed to determine the impact of financial performance on the market value of the banks, the study sample listed in the Iraqi Stock Exchange, and the study community represented the Iraqi Stock Exchange, while the study sample included 7 banks within the banking sector, and to analyze and test the hypotheses between the variables, multiple linear regression was used and using the program The SPSS statistician, and the study concluded that there is a significant relationship between profitability and market value and the absence of a relationship between indebtedness, liquidity and market value, and the study recommended the need to direct investors to pay attention to the profitability index when evaluating financial institutions more than indicators of liquidity and indebtedness.

Keywords: financial performance, market value, Iraq stock exchange.

1- المقدمة:

تعد المصارف ذات اهمية كبيرة وعصب الاقتصاد ومحركة الرئيس، لكون المصارف تقوم بحفظ الاموال وتسهل عملية التداول وتنميتها وتقوم بالتخطيط لاستثمارها في شتى الميادين، وان التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي دفع المصارف للبحث عن طرق تمكنها من الاستمرار وتحقيق مستويات مقبولة للأداء، وبشكل خاص الاداء المالي، ويرتبط الاداء المالي بالقرارات المالية التي تتخذها الادارة المالية والتي تعتمد على تعظيم ثروة الملاك من خلال تعظيم القيمة السوقية للمصرف، وللوصول الى مستوى مقبول من الاداء تسعى العديد من المؤسسات المالية الى الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تساعد في اتخاذ القرار المناسب، ومن هذه المؤشرات العائد على الموجودات واجمالي المطلوبات على اجمالي الموجودات ونسبة السيولة، وأذ تعكس هذه المؤشرات فاعلية الادارة وكفاءتها في اتخاذ القرارات المناسبة والاستفادة من موارد المصرف، لتعطي صورة واضحة عن واقع المصرف المالي.

ولذلك تعد دراسة الاداء المالي ومدى انعكاسها على القيمة السوقية من الموضوعات المهمة التي تساعد المستثمرين والادارة المالية في التعرف على نقاط القوة والضعف على غرار الوقوف على سلامة المركز المالي والملاءة المالية وتحقيق الارباح، واشتملت الدراسة على اربعة مباحث، تضمن المبحث الاول منهجية الدراسة، فيما تناول المبحث الثاني على الاطار النظري متضمناً الاداء المالي والقيمة السوقية، وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي، لتنتهي الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:

2- منهجية الدراسة

2-1- مشكلة الدراسة:

يضم سوق العراق للأوراق المالية عدداً كبيراً من المؤسسات المالية وضمن قطاعات مختلفة، حيث يولي السوق أهمية لأداء هذه المؤسسات التي يتضمنها باعتبارها تعكس الاداء الكلي للسوق، وبناءً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الاداء المالي على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة؟ ومنه يتفرع الى التساؤلات الفرعية الآتية:

- أ- هل يوجد تأثير للعائد على الموجودات على القيمة السوقية؟
- ب- هل يوجد تأثير لنسبة المديونية على القيمة السوقية؟
- ج- هل يوجد تأثير لنسبة السيولة على القيمة السوقية؟

2-2- اهداف الدراسة: تتجلى اهداف الدراسة بالآتي:

- أ- التعرف على مفهوم ومؤشرات الاداء المالي وكذلك التعرف على القيمة السوقية واهم العوامل التي تؤثر فيها.
- ب- تحديد اثر الاداء المالي على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة.

2-3- فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية بالشكل الآتي:
H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الاداء المالي في القيمة السوقية للمصارف.
H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الاداء المالي في القيمة السوقية للمصارف.
ومنها تتفرع الفرضيات الآتية:

- أ- H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للربحية على القيمة السوقية.
H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للربحية على القيمة السوقية.
- ب- H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمديونية على القيمة السوقية.
H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمديونية على القيمة السوقية.
- ج- H0: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للسيولة على القيمة السوقية.
H1: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للسيولة على القيمة السوقية.

2-4- اهمية الدراسة: يمكن تلخيص اهمية الدراسة بالآتي:

- أ- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال دراسة تأثير الاداء المالي على القيمة السوقية للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق.
- ب- بيان طبيعة العلاقة والاثار من عدمها بين متغيرات الدراسة.

2-5- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية، فيما ضمت عينة الدراسة على 7 مصارف ضمن قطاع المصارف، وتم الحصول على بياناتها من خلال التقارير السنوية المنشورة ومن خلال موقع سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2014-2017) والجدول (1) يبين عينة الدراسة.

جدول (1) المصارف عينة الدراسة.

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	سنة الادراج
1	مصرف بغداد	BBOB	1992	2004
2	مصرف التجاري العراقي	BCOI	1992	2004
3	مصرف المنصور	BMNS	2005	2008
4	مصرف الاهلي العراقي	BNOI	1995	2004
5	مصرف العراقي الاسلامي	BIIB	1992	2004
6	المصرف المتحد للاستثمار	BUND	1994	2009
7	مصرف كوردستان الدولي	BKUI	2005	2006

المصدر: اعداد الباحث.

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لاستخراج النتائج، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على مجموعة من الاساليب الاحصائية وهي كما يأتي:

- أ- الانحدار الخطي: يوضح العلاقة بين متغيرين او اكثر احدهما يكون مستقل والاخر تابع.
- ب- اختبار (T): يتم استخدام هذا الاختبار لقبول او رفض الفرضية عند مستوى معنوية (0.05).
- ج- اختبار (F): يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- د- اختبار معامل الارتباط (R): يستخدم لمعرفة قيمة الارتباط بين المتغير المستقل والتابع.
- هـ- اختبار (R^2): يستخدم هذا الاختبار لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج وكلما اقترب من (100%) زاد تمثيل النموذج للظاهرة.

3- المبحث الثاني: الاطار النظري: الاداء المالي والقيمة السوقية:

3-1 مفهوم الاداء المالي:

يعد الاداء المالي انعكاساً لكيفية استخدام المصارف لمواردها وبكفاءة وفاعلية تجعل منها قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة (جمعة، 2000: 38)، وللأداء المالي مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد ملائمة المصرف ومدى تحقيقه للأهداف المخطط لها، ومن خلاله تكتشف الايجابيات والسلبيات خلال مدة معينة وتحلل أسبابها وترتبط بمراكز المسؤولية من اجل تدعيم الجوانب الايجابية ومعالجة السلبيات وبما يسهم في رفع مستوى الأداء المالي في المستقبل (القيسي، 2017: 465). ويعرف الاداء المالي بأنه الخطوة الاخيرة لكل عملية تتم من خلالها مقارنة النتائج مع المعايير المناسبة وبذلك تكون للإدارة العليا ملاحظات حول اداء المؤسسة المالية في ضوء التقييم (العامري، 2001: 120)، ويعرف ايضا الاداء المالي بأنه مدى نجاح الادارة في تحقيق العوائد مع المخاطر المقبولة لتوازن بين العوائد والمخاطرة (Jordan & Miller، 2009: 414) وعرف ايضا بأنه عملية منهجية منظمة لجمع وتحليل البيانات وتقديم التقارير لاستخدامها من قبل الادارة لمتابعة موارد المؤسسة التي تم استخدامها والنتائج التي تم الحصول عليها مما يساعدها في تحديد مواطن القوة والضعف في ادائها (Asia، 2015: 12).

3-2 اهداف تقييم الاداء المالي:

يعد الهدف العام لعملية تقييم الاداء في التأكد من ان الاداء الفعلي تم وفقاً للخطة الموضوعية والمخطط لها، الا ان هناك اهداف اخرى لعملية تقييم الاداء يمكن تلخيصها بالآتي: (Nelson & Quick، 2015: 92).

- أ- مقارنة اداء المصرف مع المصارف الاخرى ضمن نفس القطاع او لقطاعات مختلفة لكشف نقاط القوة والضعف في الاداء ومعالجته من قبل الادارة العليا ورفع مستوى الاداء.
- ب- كشف وتشخيص بعض المشاكل والمعوقات الادارية والتنظيمية التي تحدث داخل المصارف، اذ تتكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن المشاكل والعيوب التنظيمية والادارية.
- ج- تنشيط الاجهزة الرقابية على اداء عمل المصارف من خلال المعلومات التي تقدمها تقارير الاداء، مما يمكن القائمين على المؤسسة ومتخذي القرار من التحقق من قيام المؤسسة، بمزاولة نشاطها بكفاءة وفاعلية وانجازها للأهداف المرسومة وتحقيق أكبر العوائد وباقل تكلفة ومخاطرة.
- د- توفير البيانات والمعلومات الاحصائية من خلال نتائج تقييم الاداء في المصارف، مما يساهم بشكل فعال في التحديث المستمر لمجمل البيانات والاحصاءات التي تساعد في وضع السياسة المستقبلية التي تعمل على تحسين وزيادة فاعلية الاداء.

هـ- يعد تقييم الاداء المالي مهم وضروري يساعد في معرفة البرامج والاهداف المحققة للمشروع الاقتصادي.

3-3 اهمية تقييم الاداء المالي:

تتجلى اهمية تقييم الاداء المالي بالنسبة للمصارف بالآتي: (WWW.BAYT.COM) (فهد، 2009: 31) (الحسيني، الدوري، 2008: 232)

- أ- تعد عملية تقييم الاداء المالي مقياساً لمدى نجاح المصرف في السعي لمواصلة نشاطه وتحقيق الاهداف المرسومة بكفاءة وفعالية.
- ب- يوفر تقييم الاداء المالي المعلومات لاستخدامها من قبل المستويات الادارية المختلفة في المصارف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار فضلاً عن اهمية تلك المعلومات للجهات الخارجية.
- ج- تساهم عملية تقييم الاداء المالي في تحديد المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن البيئة القطاعية التي يعمل فيها وكذلك تحديد الاليات المطلوبة لتحسين مركزه.

د- يساعد تقييم الاداء المالي في التأكد من مدى توفر السيولة المالية وكذلك قياس الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.

ه- تقييم اداء المصارف من عدة جوانب من اجل تحديد مواطن القوة والضعف في المصارف والاستفادة من البيانات الناتجة عن عملية تقييم الاداء المالي في ترشيد قرارات المستخدمين المالية.

و- تقديم صورة شاملة عن أداء المصرف ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية، ودوره في دعم الاقتصاد الوطني.

3-4- معايير تقييم الاداء المالي:

هناك مجموعة من المعايير المستخدمة لتقييم الاداء المالي ويتم تحديد المعيار المستخدم استناداً الى الغرض الذي استخدم من اجله، ويستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير التي تعبر عن مستوى اداء المصرف، واهم هذه المعايير هي : (النعيمي، 2007: 102) (حمود، 2014: 58)

أ- المعايير التاريخية:

وهي المعايير التي تقوم على اساس المقارنة بين المؤشرات المالية الحالية للمصرف ومؤشرات السنوات السابقة، لتحديد مستوى تحسن او تدهور الاداء المالي للمصرف عبر الزمن وكذلك تحديد مواطن الضعف والقوة في تلك المؤشرات، لتدعيم جوانب القوة ومعالجة الضعف.

ب- المعايير المستهدفة:

وهي عبارة عن اجراء المقارنة بين المعايير المخطط لها مع المعايير المتحققة فعلاً لمدة زمنية سابقة، اي انها عبارة عن نسب تضعها ادارة المصرف لتحقيق الخطة المستقبلية الموضوعية مسبقاً ثم يتم مقارنتها مع النسب المتحققة فعلاً لإظهار الانحرافات بين الاداء الفعلي والمخطط له من قبل المصرف واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعدم ضمان حدوثها في المستقبل.

ج- معايير الصناعة (القطاعية):

وهي المعايير التي تقوم على اساس مقارنة الاداء المالي للمصرف مع المصارف المنافسة الاخرى ضمن نفس البيئة التي ينتمي اليها المصرف.

د- المعايير المطلقة:

تعد هذه المعايير الاقل من حيث الدقة والاهمية مقارنة بالمعايير الاخرى ، وتشير هذه المعايير الى وجود خاصية محددة تكون على شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة تكون مشتركة بين جميع المصارف، وهناك اتفاق بين العديد من المالىين بعدم قبول هذه المعايير في عملية التحليل المالي الا ان هناك بعض النسب المالية ما زالت تستخدم بوصفها معياراً مطلقاً كنسبة التداول.

3-5- مؤشرات الاداء المالي:

تعد المؤشرات المالية احد اهم الاسس في عملية تقييم الاداء المالي لأي مصرف بالاعتماد على الارقام المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية الخاصة به وتتمتع هذه المؤشرات بمجموعة من الخصائص مقارنة مع غيرها من الادوات المالية وهي كالآتي:

- السهولة في احتساب النسب المالية.
- تكون بشكل ارقام كمية بحيث يمكن استخدامها في المقارنة.
- تساعد النسب المالية في اظهار المعلومات المفيدة التي لا يمكن اكتشافها في القوائم المالية.

ويعد المؤشر اداة يتم من خلالها قياس اداء المصارف وتوفير الملاحظات المهمة والمفيدة للمستخدمين الداخليين والخارجيين في عملية اتخاذ القرار (Eccles et al, 2011: 470).

وهناك عدد كبير من المؤشرات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي، وسيتم التطرق في هذه الدراسة الى اهمها واكثرها شيوعاً واستخداماً وهي كالآتي:

أ- مؤشر الربحية:

يعد مؤشر الربحية من المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة المستخدمة لتقييم اداء المصارف، اذ ان خلق الثروة للمالكين يعد احد الاهداف الاساسية لتواجد تلك لمصارف، ويقدم مؤشر الربحية صورة عن درجة النجاح في تحقيق هذا الغرض وهي تعبر عن الارباح المتحققة (ارقام تدل على الربح المتحقق) قياساً الى الارقام الاساسية الاخرى في الكشوفات المالية او بالنسبة الى بعض موارد المصارف (Atrill, 2000 : 51) ويركز مؤشر الربحية على تقدير عائد المصارف الفعلي او المحتمل بخلاف مؤشر السيولة الذي يركز اكثر على تقدير المخاطر فالأولى توضح الاداء المالي لأي مصرف وما حققه فعلاً ، لذلك يعد مؤشر الربحية من اهم المؤشرات المالية واكثرها استخداماً واهمية للمحلل المالي، اذ انه يقيس مدى كفاية

الادارة في تحقيق الارباح، وان ارتفاع نسب الربحية للمصرف قياساً بالمصارف الاخرى ولنفس القطاع او اعلى من ربحية متوسط الصناعة فهذا يدل على كفاءة الاداء المالي للمصرف، وكلما ارتفعت نسب الربحية كان ذلك افضل (Dufera, 2010:27).

واهم مؤشرات الربحية لقياس الاداء المالي هي معدل العائد على الموجودات: (الحسناوي، 2016: 247)

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\% \quad (1)$$

اذ تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة المصارف في استغلال مواردها بالشكل الامثل لتحقيق الارباح، وتعد الربحية مؤشر لتحسين الاداء المالي للمصرف وتؤكد قدرتها بالاستمرار ومواكبة النمو والتطور، وكذلك تعكس كفاءة السياسات والقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المصرف (Reed & Gill, 2009: 200).

ب- مؤشر المديونية (الرافعة المالية):

يشير مؤشر المديونية الى مدى اعتماد المصرف على الرفع المالي اي الديون في تمويل استثماراته اي الى مدى اعتماده على رأس مال مقترض بدلاً من رأس المال المملوك، واهم هذه المؤشرات هو نسبة الديون الى مجموع الموجودات: (لطي، 2006: 347)

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\% \quad (2)$$

وعند ارتفاع النسبة فهذا يدل على تزايد اعتماد المصرف على الديون في تمويل موجوداته، وهذا يؤدي الى تعظيم العوائد من جانب وزيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جانب اخر وذلك بسبب الابعاء الاضافية لخدمة الدين الناجمة نتيجة التوسع بالاقتراض، وعند انخفاض نسبة المديونية فهذا يدل على عدم اعتماد المصرف بشكل كبير على الديون في تمويل استثماراته (مطر، 2006: 222).

ج- مؤشر السيولة:

تعد السيولة احد العوامل الاساسية حيث يتوجب على المصارف ان تكون قادرة على مواجهة النقص الاعتيادي والاستثنائي المتوقع في التدفقات النقدية اذ ان الودائع المصرفية والاوراق المالية القابلة للتسويق التي غالباً ما يجري تبادلها في بورصات الاوراق المالية وهي ادلة على الموجودات السائلة في حين العقارات والمعدات التي تستخدم في العملية الانتاجية فهي ادلة على الموجودات غير السائلة وعلى الرغم من ان أي موجود غير سائل قد يكون ذا قيمة كبيرة الا ان تحويله الى نقد قد يتطلب وقت وجهد كبيرين (Williams , 1995 : 293).

لذا يعد مؤشر السيولة من اهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم المركز الائتماني للمصارف، واذ يعكس مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته في الاجل القصير وعند موعد الاستحقاق، او مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته المتداولة الى نقد للوفاء بكافة مطلوباته المتداولة، واهم هذه المؤشرات هي نسبة التداول: (كراجة، 2002: 184)

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100\% \quad (3)$$

لنسبة التداول اهمية كبيرة كونها تعد كأداة لتقييم الاداء المالي للمصرف، ويعكس ارتفاع هذه النسبة الى زيادة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المطلوبات قصيرة الاجل، اي انها تمثل توفر السيولة المطلوبة لاستمرار نشاط المصرف، ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائماً بوضع سيولة جيد، فقد يكون ناتج عن تضخم الاصول المتداولة بسبب عدم كفاءة الادارة او عدم القدرة على تصريف المخزون او عدم قدرتها على توظيف الفوائض المالية والنقدية لديها، وهذا يؤدي الى ضعف الاداء المالي والعكس صحيح (نعمة، 2008: 98).

هي عبارة عن سعر السهم في الأسواق المالية المتداولة والذي يكون خاضع لظروف العرض والطلب، وان هذه الظروف هي التي تعكسها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة وخاصة لظروف التبادل الدولي والداخلي (Kapoor,etal,2009:81) وتعرف أيضا بأنها القيمة المتداولة للاسهم في السوق المالية والتي تكون متأثرة بثلاثة عوامل وهذه العوامل هي (عوامل اقتصادية وعوامل صناعية وعوامل تتعلق بالشركة المصدرة للسهم)، وان العوامل الاقتصادية تشمل على عامل ناتج النمو المحلي والسياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها، اما العوامل الصناعية فكانت هي التي تتعلق بطبيعة الصناعة التي تسهم بها الشركة وما درجة المنافسة وما هي دورة حياة المنتج، واما عوامل الشركة المصدرة للسهم شملت على عوامل داخلية تخص الإجراءات المتبعة وما هي السياسة المالية المتبعة في الشركة وكذلك سياسة توزيع الأرباح وأداء الشركة المتوقع، واذ تعد القيمة السوقية هي اهم القيم من وجهة نظر المستثمر، وتكون القيمة السوقية عادة غير متسمة بالثبات فهي تتقلب من وقت لآخر تبعا للعوامل التي تؤثر عليها، وتتأثر القيمة السوقية بشكل كبير بمعدلات الأرباح التي تقوم بتوزيعها الشركات ومدى دوريتها وانتظامها وكلما كانت هذه المعدلات منتظمة ومرتفعة زادت القيمة السوقية (Kapoor,etal,2009:81-82).

ب- العوامل المؤثرة على القيمة السوقية:

• سياسة توزيع الأرباح :

تعتبر سياسة توزيع الأرباح من اهم السياسات المالية في الشركة وذلك لانعكاسها على سعر السهم وتكون علاقتها بصورة مباشرة مع المساهمين، وسياسة توزيع الأرباح تتعلق بتقسيم صافي الأرباح على شكل أرباح موزعة وارباح محتجزة للتوسع والاستثمار ، وان سياسة توزيع الأرباح تتم في ضوء اهداف الشركات وبما يحقق تعظيم ثروة المساهمين، وتكون هذه السياسة متبعة من قبل الشركات المصدرة للسهم والتي تكون بتعامل مع متغير الأرباح الموزعة بكونه قرار مهم بحق المساهمين والارباح المحتجزة كفاوض مالي يمكن إعادة استثماره (Ross,etal,2008:259) . وتعد سياسة توزيع الأرباح اكثر من اعتبارها كوسيلة للتوزيع، بل انها يمكن ان تؤثر على أسعار الأسهم للشركات ولذلك على الشركات يجب ان تضع سياسة تضاعف من ثروة المساهمين، وبذلك أي ارتفاع في الأرباح الموزعة سوف يؤدي الى خفض الأرباح المحتجزة وبالتالي يؤثر على الأرباح المستقبلية، والعكس صحيح من خلال حجم التوسع والاستثمار ولذلك على الشركات ان تعرف متى تحتجز الأرباح ومتى تقوم بالتوزيع (Ross,etal,2008:259) .

• العائد :

ان الافراد يرغبون في تعظيم ثرواتهم المستثمرة في الأوراق المالية من جراء المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات ، ويعتد العائد هو المكافأة الرئيسة في عمليات الاستثمار، وان قياس العائد يتيح للمستثمرين مقارنة الاستثمارات البديلة ويساعدهم في تقييم ما قاموا به في السابق وتقدير العوائد المستقبلية وان العائد يتأثر بكثير من العوامل، منها الضرائب والتضخم وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، كل هذه ترتبط بالعائد والعائد وفقا لمفهوم الاستثمار انه هو المقابل الذي يرغب الحصول عليه في المستقبل نظير استثماره لأمواله في الأوراق المالية والمستثمر يتطلع للعائد لتنمية ثروته، وكلما كانت العوائد كبيرة ادى ذلك الى زيادة القيمة السوقية وكلما ضعف النشاط وعدم تحقيق العوائد ادى الى انخفاض القيمة السوقية (Lasher,2010:403).

• الضرائب الحكومية:

للضرائب تأثير مباشر على القيمة السوقية، حيث اذا لجأت الحكومة الى تخفيض معدلات الضريبة هذا سيعتبر اثرأ ايجابيا على الارباح المتحققة بالتالي ارتفاع القيمة السوقية للسهم اما عند رفع معدلات الضريبة سيؤدي ذلك الى زيادة حجم الوعاء الضريبي والانخفاض في الارباح بالتالي انخفاض القيمة السوقية (كاظم، الياسين، 2020: 9).

• اسعار الفائدة:

ان ارتفاع اسعار الفائدة في الاسواق المالية سيثجع المستثمرين لإيداع اموالهم في المصارف على شكل ودائع للاستفادة من هذا الارتفاع، مما يشجع بعض المستثمرين الى بيع جزء او كل ما يملكه من اسهم للحصول على النقد والتوجه نحو الاستثمارات البديلة للحصول على الفوائد العالية من المصارف، بالتالي سيؤدي الى زيادة عرض الاسهم مما يؤدي الى تخفيض قيمتها السوقية (المسوتي، 2018: 35).

• الطلب والعرض:

تعد حالة الطلب والعرض على السهم في السوق المالية والمرتبط بالعوامل السابقة التي من الممكن ان تؤدي الى زيادة الطلب على العرض وبذلك سوف تزداد القيمة السوقية، ويحدث العكس عند الزيادة في العرض على الطلب فان القيمة السوقية سوف تنخفض (حليمة، 2016: 9).

• حالة الاقتصاد:

ان الحالة الاقتصادية العامة التي يمثلها النشاط الاقتصادي ويعبر عنها بالناتج والدخل القومي، حيث ان التوسع والانتعاش الاقتصادي الذي يصاحب النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب على الاسهم ونتيجة لذلك سوف تزداد القيمة السوقية، في حين ان الركود والانكماش الاقتصادي يؤدي بذلك الى تقليص النشاطات الاقتصادية ونتيجة لذلك سوف يقود الانخفاض الطلب على السهم بالتالي انخفاض القيمة السوقية (حليمة، 2016: 9).

• عرض النقد:

زيادة المعروض النقدي قد تؤدي الى انخفاض او ارتفاع القيمة السوقية للاسهم، اذ ان زيادة عرض النقد تؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري وبالتالي سوف يؤدي الى زيادة الطلب على الاسهم مما يؤدي الى ارتفاع سعرها ويحدث العكس في حالة انخفاض عرض النقد (كاظم، الياسين، 2020: 9).

• اسعار النفط:

يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة الهامة في اسعار الاسهم في البلدان المنتجة للنفط حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى حدوث زيادة في مستوى واردات الدولة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة في صرف المزيد من الاموال على المشاريع ورفع مستوى الرواتب والدخل، وهذا يسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي العام وتوفر السيولة المالية التي تجد طريقها الى السوق المالية، ويعد هذا العامل اقل اثراً بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط (كاظم، الياسين، 2020: 10).

المبحث الثالث:

4- الجانب التطبيقي:

4-1- نظرة عن سوق العراق للأوراق المالية :

تم تأسيس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون المرقم (74) في نيسان لعام 2004، ويعد سوق العراق للأوراق المالية مؤسسة منظمة تنظيماً ذاتياً ويكون مستقل إدارياً ومالياً، وان تعاملاته لا تستهدف الربح وتعود ملكيته الى الاعضاء، وكما ان تعاملاته غير التجارية لا تتناقض مع القانون والنظام الداخلي لسوق العراق والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ويكون خاضع لرقابة هيئة الأوراق المالية، وتعد اهم اهدافه هو حماية المتعاملين من الغش والخداع من خلال اصدار وتحديث التعليمات وبما يتوافق مع التطور العالمي في الانظمة الرقابية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق العمل على تقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال من خلال منح التراخيص ومراقبة المشاركين في السوق وعلى ان تتسم بالشفافية والافصاح والكفاءة بين المتعاملين (سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2014: 12).

4-2- متغيرات الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة اربعة متغيرات منها ثلاث متغيرات مستقلة متمثلة بالأداء المالي وهي كلاً من (مؤشر الربحية، المديونية، ومؤشر السيولة)، ومتغير واحد تابع تمثل بالقيمة السوقية.

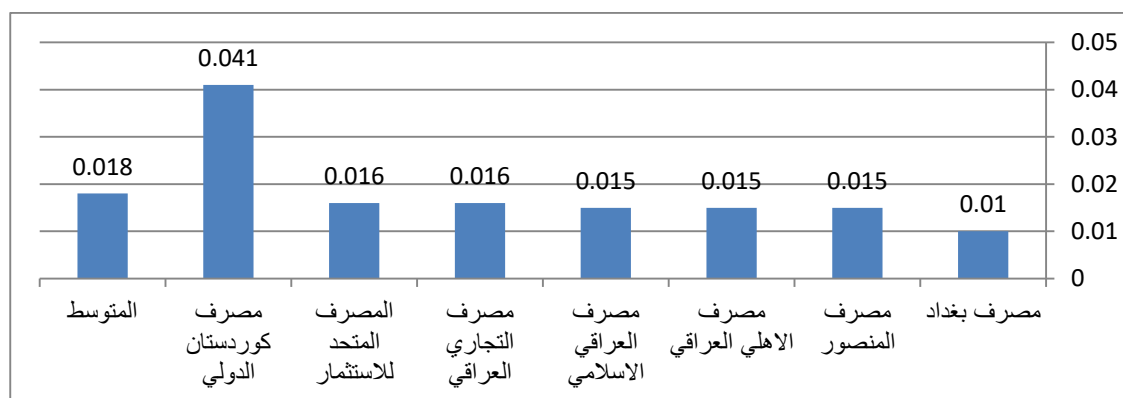
يعد استخدام مؤشر الربحية عاملاً مهماً في عملية تقييم الاداء المالي، وتعكس ربحية الشركة مدى نجاحها في تعظيم ثروة الملاك، واكثر مقاييس الربحية شيوعاً هو العائد على الاصول (ROA)، اذ يعكس مدى الكفاءة في استخدام الموجودات لتحقيق الارباح، وتم حساب مؤشر الربحية من خلال المعادلة (1)، ويوضح الجدول (2) ربحية المصارف عينة الدراسة وفقاً لهذه المعادلة.

جدول (2) مؤشر الربحية للمصارف عينة الدراسة.

ت	اسم المصرف	السنوات				المتوسط
		2017	2016	2015	2014	
1	مصرف بغداد	0.005	0.016	0.004	0.015	0.010
2	مصرف التجاري العراقي	0.012	0.017	0.017	0.020	0.016
3	مصرف المنصور	0.011	0.013	0.018	0.019	0.015
4	مصرف الاهلي العراقي	0.004	0.040	0.004	0.011	0.015
5	مصرف العراقي الاسلامي	0.015	0.015	0.016	0.014	0.015
6	المصرف المتحد للاستثمار	-0.006	0.002	0.034	0.036	0.016
7	مصرف كوردستان الدولي	0.039	0.049	0.041	0.035	0.041
	المتوسط	0.011	0.022	0.019	0.021	0.018

المصدر: اعداد الباحث وبالاتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2017).

النتائج التي اظهرها الجدول (2) يبين ان المتوسط العام لربحية المصارف قد بلغ (0.018)، في حين ان اعلى معدل ربحية كان لمصرف كوردستان بمتوسط بلغ (0.041) وهذا يدل على ارتفاع الارباح في اداء المصرف قياساً بالمصارف الاخرى لعينة الدراسة، في حين ان اقل معدل ربحية كان من نصيب مصرف بغداد بمتوسط بلغ (0.010) وهذا يدل على انخفاض الارباح في اداء المصرف قياساً بالمصارف الاخرى لعينة الدراسة، اما المصرف التجاري العراقي والمصرف المتحد للاستثمار فقد بلغ معدل ربحيتهما بمتوسط (0.016) وهي اقل من المتوسط العام لربحية المصارف، وكذلك مصرف المنصور والمصرف الاهلي والمصرف العراقي الاسلامي فقد بلغ متوسط الربحية لهم بمقدار (0.015) وهي اقل من المتوسط العام لربحية المصارف.



الشكل (1) يوضح المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً من حيث تحقيقها للربحية.

المصدر: من اعداد الباحث وبالاتماد على بيانات الجدول (2) وبرنامج Excel.
شكل (1) متوسط ربحية المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً للفترة 2014-2017.

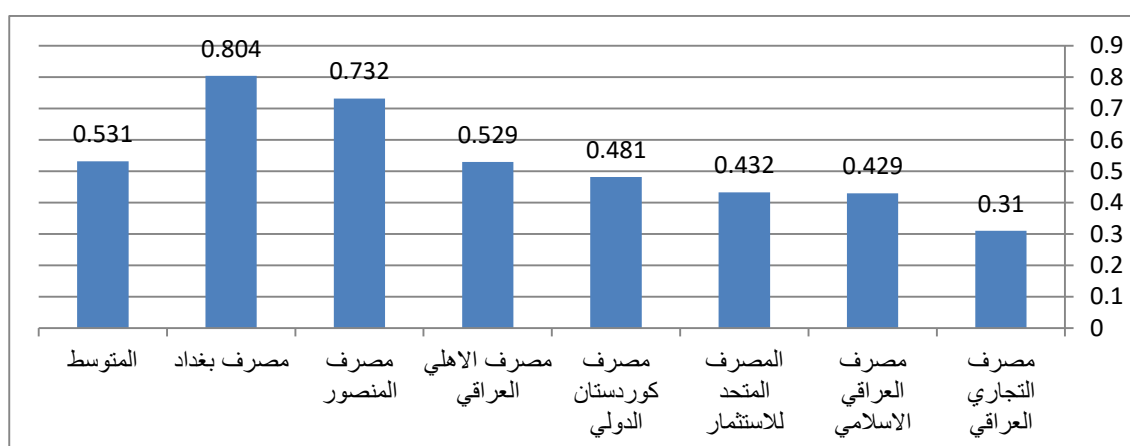
تم احتساب مديونية المصارف عينة الدراسة باستخدام المعادلة (2)، ويوضح الجدول (3) مديونية المصارف عينة الدراسة وفقاً لهذه المعادلة.

جدول (3) مؤشر المديونية للمصارف عينة الدراسة.

ت	اسم المصرف	السنوات				المتوسط
		2017	2016	2015	2014	
1	مصرف بغداد	0.745	0.764	0.865	0.839	0.804
2	مصرف التجاري العراقي	0.202	0.334	0.339	0.367	0.310
3	مصرف المنصور	0.779	0.739	0.731	0.680	0.732
4	مصرف الاهلي العراقي	0.526	0.502	0.513	0.572	0.529
5	مصرف العراقي الاسلامي	0.429	0.415	0.431	0.440	0.429
6	المصرف المتحد للاستثمار	0.427	0.388	0.446	0.468	0.432
7	مصرف كوردستان الدولي	0.438	0.421	0.504	0.562	0.481
	المتوسط	0.507	0.509	0.547	0.561	0.531

المصدر: اعداد الباحث وباعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2014).

النتائج التي اظهرها الجدول (3) يبين ان المتوسط العام لمديونية المصارف قد بلغ (0.531)، في حين ان اعلى مديونية كانت لمصرف بغداد بمتوسط بلغ (0.804) وهذا يدل على ارتفاع نسبة المديونية في اداء المصرف، في حين ان اقل مديونية كانت من نصيب المصرف التجاري العراقي بمتوسط بلغ (0.310) وهذا يدل على ان المصرف لم يعتمد على نسب المديونية بشكل كبير، اما مصرف المنصور فقد بلغ متوسط المديونية (0.732) وهذه النسبة اعلى من المتوسط العام لمديونية المصارف، وان المصرف الاهلي العراقي قد حقق متوسط مديونية بمقدار (0.529) وهي اقل من المتوسط العام للمصارف، في حين حقق كلا من مصرف كوردستان والمصرف المتحد ومصرف العراق الاسلامي متوسط مديونية بمقدار (0.481، 0.432، 0.429) وهذه النسب جميعها اقل من المتوسط العام لمديونية المصارف. ويوضح الشكل (2) المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً من حيث المديونية.



شكل (2) متوسط مديونية المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً للفترة 2017-2014.

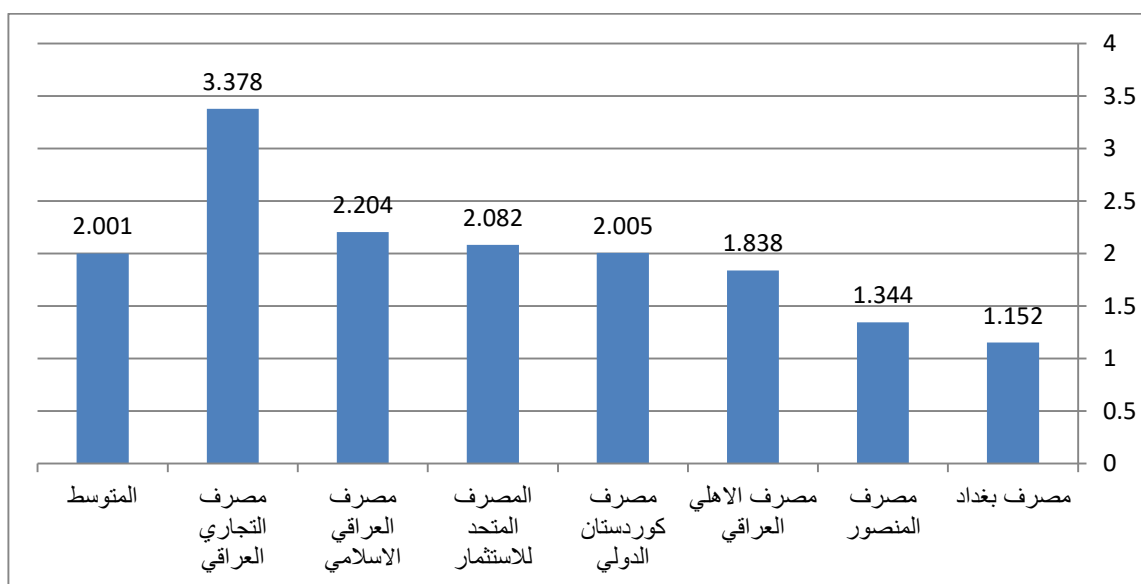
المصدر: من اعداد الباحث وباعتماد على بيانات الجدول (3) وبرنامج Excel.

تعد السيولة من اهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم المركز الائتماني وتعكس قدرة الشركة على الايفاء بالتزامات قصيرة الاجل في موعد استحقاقها، وتم حساب مؤشر السيولة من خلال المعادلة (3)، ويوضح الجدول (4) السيولة للمصارف عينة الدراسة وفقاً لهذه المعادلة.

المتوسط	السنوات				اسم المصرف	ت
	2017	2016	2015	2014		
1.152	1.155	1.136	1.165	1.153	مصرف بغداد	1
3.378	4.902	2.952	2.942	2.716	مصرف التجاري العراقي	2
1.344	1.256	1.324	1.346	1.449	مصرف المنصور	3
1.838	1.854	1.931	1.864	1.704	مصرف الاهلي العراقي	4
2.204	2.175	2.249	2.213	2.181	مصرف العراقي الاسلامي	5
2.082	2.086	2.292	2.014	1.937	المصرف المتحد للاستثمار	6
2.005	2.188	2.264	1.872	1.697	مصرف كوردستان الدولي	7
2.001	2.231	2.021	1.917	1.834	المتوسط	

المصدر: اعداد الباحث وبالاتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2014).

النتائج التي اظهرها الجدول (4) يبين ان المتوسط العام لسيولة المصارف قد بلغت (2.001)، وان اعلى نسبة سيولة كانت للمصرف التجاري العراقي بمتوسط بلغ (3.378) وهذا يدل على ان المصرف لديه سيولة عالية وله القدرة على الايفاء بالتزاماته في موعد استحقاقها دون اي مشاكل تذكر، في حين ان اقل سيولة كانت من نصيب مصرف بغداد بمتوسط بلغ (1.152) وهذا يدل على انخفاض السيولة قياساً بالمصارف الاخرى لعينة الدراسة، اما مصرف العراقي الاسلامي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف كوردستان الدولي فقد بلغ متوسط السيولة لهم (2.204، 2.082، 2.005) وهذه النسب اعلى من المتوسط العام لسيولة المصارف، في حين بلغ متوسط سيولة كلاً من مصرف الاهلي العراقي ومصرف المنصور (1.838، 1.344) وهذه النسب اقل من المتوسط العام لسيولة المصارف. ويوضح الشكل (3) المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً من حيث السيولة.



شكل (3) متوسط سيولة المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً للفترة 2017-2014.

المصدر: من اعداد الباحث وبالاتماد على بيانات الجدول (4) وبرنامج Excel.

د- القيمة السوقية:

تمثل القيمة السوقية سعر السهم السائد في السوق المالية، اي هي عبارة عن السعر الذي يكون المستثمر مستعداً لدفعه كثر من لموجودات الشركة، وتم حساب القيمة السوقية من خلال المعادلة (4)، ويوضح الجدول (5) القيمة السوقية للمصارف وفقاً لهذه المعادلة. (سوق العراق للأوراق المالية، دائرة البحوث والدراسات، 2015:1)

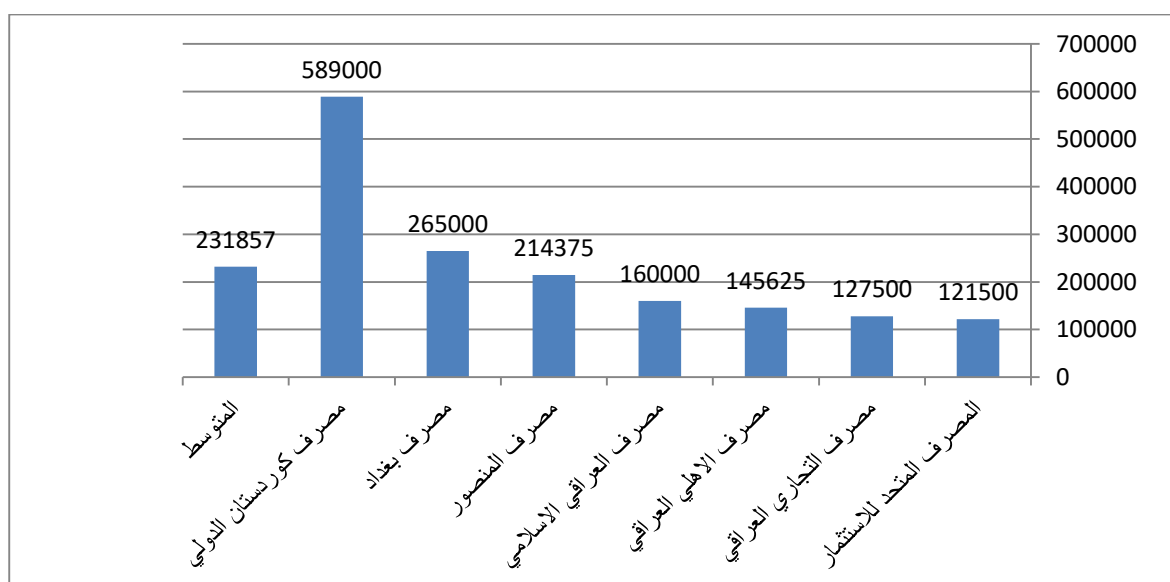
جدول (5) القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة.

المتوسط	السنوات				اسم المصرف	ت
	2017	2016	2015	2014		
265000	152500	227500	292500	387500	مصرف بغداد	1
127500	122500	120000	102500	165000	مصرف التجاري العراقي	2
214375	182500	247500	217500	210000	مصرف المنصور	3
145625	117500	102500	137500	225000	مصرف الاهلي العراقي	4
160000	125000	150000	127500	237500	مصرف العراقي الاسلامي	5
121500	69000	93000	111000	213000	المصرف المتحد للاستثمار	6
589000	512000	504000	580000	760000	مصرف كوردستان الدولي	7
231857	183000	206357	224071	314000	المتوسط	

المصدر: اعداد الباحث وباعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2014).

النتائج التي اظهرها الجدول (5) يبين ان المتوسط العام للقيمة السوقية للمصارف قد بلغ (231857)، وان اعلى قيمة سوقية كانت لمصرف كوردستان الدولي بمتوسط بلغ (589000)، في حين اقل قيمة سوقية كانت من نصيب المصرف المتحد للاستثمار بمتوسط بلغ (121500)، اما مصرف بغداد فقد بلغ متوسط القيمة السوقية له 265000 وهذه القيمة اعلى من المتوسط العام للقيمة السوقية للمصارف، في حين بلغ متوسط القيمة السوقية لكل من مصرف المنصور والمصرف العراقي الاسلامي والمصرف الاهلي والمصرف التجاري (214375، 160000، 145625، 127500) وهذه النسب جميعها اقل من المتوسط العام للقيمة السوقية للمصارف.

ويوضح الشكل (4) المصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً من حيث القيمة السوقية.



شكل (4) متوسط القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة وترتيبها تصاعدياً للفترة 2017-2014.

المصدر: من اعداد الباحث وباعتماد على بيانات الجدول (5) وبرنامج Excel.

لتحليل واختبار متغيرات الدراسة للتعرف على مدى صحة الفرضية التي تمت صياغتها على ضوء مشكلة الدراسة واهدافها وذلك باستخدام تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين الاداء المالي (الربحية، المديونية، السيولة) والقيمة السوقية من خلال البرنامج الاحصائي spss، الجدول (6) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها وكما يأتي:

جدول (6) تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين الاداء المالي والقيمة السوقية.

المتغير	معامل الانحدار B	T	Sig	F	Sig	R ²	R
الثابت	9.363	90.583	0.000	9.426	0.000	0.54	0.73
الربحية	11.579	4.343	0.000				
المديونية	3.243	1.640	0.114				
السيولة	2.415	1.239	0.227				

المصدر: اعداد الباحث وبالاتحاد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS.

النتائج التي يظهرها الجدول (6) تبين بأن ان هناك علاقة ارتباط متوسطة بين الاداء المالي (متغير الربحية ، متغير المديونية، متغير السيولة) والقيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة بلغت 0.73.

وبلغ معامل التفسير (R²) بمقدار 0.54 وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر المتغير التابع بنسبة 0.54. بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الربحية بمقدار (11.579) بما يعني ان التغير في الربحية يؤدي للتغير في القيمة السوقية بمقدار (11.579)، وتشير قيمة T المحسوبة 4.343 لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 للدلالة بوجود اثر ذو دلالة احصائية للربحية على القيمة السوقية وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية من الفرضيات البديلة (H1) القائلة بوجود اثر ذو دلالة احصائية للربحية على القيمة السوقية وينقض فرضية العدم (H0)، في حين بلغ معامل الانحدار للمديونية 3.243 وان قيمة T المحسوبة قد بلغت 1.640 عند مستوى معنوية 0.114 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للمديونية على القيمة السوقية وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية (H0) القائلة بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للمديونية على القيمة السوقية وينقض الفرضية البديلة (H1)، وبلغ معامل الانحدار للسيولة 2.415 وان قيمة T المحسوبة قد بلغت 1.239 عند مستوى معنوية 0.227 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للسيولة على القيمة السوقية وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة (H0) القائلة بعدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للسيولة على القيمة السوقية وينقض الفرضية البديلة (H1).

بلغت قيمة F المحسوبة 9.426 عند مستوى معنوية 0.000 وهذا يعني بقبولها احصائياً للدلالة بوجود نموذج انحدار يصف العلاقة بين متغير الاداء المالي والقيمة السوقية.

ويمكن كتابة النموذج المقدر كالاتي:

$$\hat{y}_i = 9.363 + 11.579x_1 + 3.243x_2 + 2.415x_3$$

$\hat{y}_i$: يمثل تقديرات القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة.

X_1 : يمثل متغير الربحية.

X_2 : يمثل متغير المديونية.

X_3 : يمثل متغير السيولة.

5- الاستنتاجات:

- أ- اظهرت النتائج بأن اعلى معدل ربحية كان لمصرف كوردستان بمتوسط بلغ (0.041) وهذا يدل على ارتفاع الارباح في اداء المصرف قياساً بالمصارف الاخرى لعينة الدراسة، في حين ان اقل معدل ربحية كان من نصيب مصرف بغداد بمتوسط بلغ (0.010) وهذا يدل على انخفاض الارباح في اداء المصرف.
- ب- ان اعلى مديونية كانت لمصرف بغداد بمتوسط بلغ (0.804) وهذا يدل على ارتفاع نسبة المديونية في اداء المصرف، في حين ان اقل مديونية كانت من نصيب المصرف التجاري العراقي بمتوسط بلغ (0.310) وهذا يدل على ان المصرف لم يعتمد على نسب المديونية بشكل كبير.
- ج- ان اعلى نسبة سيولة كانت للمصرف التجاري العراقي بمتوسط بلغ (3.378) وهذا يدل على ان المصرف لديه سيولة عالية وله القدرة على الايفاء بالتزاماته في موعد استحقاقها دون اي مشاكل تذكر، في حين ان اقل سيولة كانت من نصيب مصرف بغداد بمتوسط بلغ (1.152) وهذا يدل على انخفاض السيولة قياساً بالمصارف الاخرى لعينة الدراسة.
- د- وان اعلى قيمة سوقية كانت لمصرف كوردستان الدولي بمتوسط بلغ (589000)، في حين اقل قيمة سوقية كانت من نصيب المصرف المتحد للاستثمار بمتوسط بلغ (121500).
- هـ- اظهرت النتائج بوجود اثر ذو دلالة احصائية للربحية على القيمة السوقية.
- و- عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للمديونية على القيمة السوقية عند مستوى معنوية 0.05.
- ز- عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية للسيولة على القيمة السوقية عند مستوى معنوية 0.05.

ح- أظهرت النتائج بوجود علاقة ارتباط متوسطة بين الاداء المالي (الربحية، المديونية، السيولة) والقيمة السوقية بلغت 0.73.

6- التوصيات:

- أ- ضرورة توجيه المستثمرين بالاهتمام بمؤشر الربحية عند تقييم المؤسسات المالية أكثر من مؤشرات السيولة والمديونية.
- ب- ضرورة توجيه المؤسسات المالية الى الإفصاح في البيانات المالية عن مؤشرات الربحية والقيمة السوقية كونها تعكس مدى قوة المؤسسة المالية وقوة السهم في السوق المالية.
- ج- ضرورة توجيه واضعي السياسات المالية الى زيادة الاهتمام بالعلاقة بين السيولة والقيمة السوقية للمؤسسات المالية.
- د- ضرورة تحديد مستويات السيولة والرفع المالي وبما يعزز من القيمة السوقية للمؤسسات المالية ولا ان تترك حرية تحديدها حسب رؤية كل مؤسسة مالية وحجم تعاملاتها.

المصادر:

- 1- الحسناوي، سالم صلال، 2016، "اساسيات الادارة المالية" الطبعة الاولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 2- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2008، "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 3- العامري، محمد علي ابراهيم، 2001، "الادارة المالية" جامعة بغداد.
- 4- القيسي، فوزان عبد القادر، 2017، "تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009-2014" المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 13، العدد 14.
- 5- المسوتي، ميساء، 2018، "اثر التضخم على الاسعار السوقية للاسهم في المصارف: دراسة حالة اسهم بعض المصارف التجارية والاسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، بحث علمي اعد لنيل درجة الاجازة في الاقتصاد، جامعة بلاد الشام، كلية الشريعة والقانون
- 6- النعيمي، نادية شاكر حسين، 2007 "التكامل بين تقنيتي بطاقة العلامات المتوازنة والمقارنة المرجعية لأغراض تقييم الأداء الاستراتيجي في الوحدات الاقتصادية – دراسة تطبيقية في شركتي الصناعات الكهربائية في الوزيرية وديالى رسالة ماجستير" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 7- حليلة، بن قريفة، 2016، " دراسة اثر مؤشرات الاداء المالي على القيمة السوقية للسهم: دراسة حالة بورصة قطر للفترة (2010-2015)" مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر اكايمي، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 8- حمود، جبار عبد الحسين، 2014 "تحليل البيئة المصرفية وأثرها على الأداء المصرفي من منظور بطاقة الأداء المتوازنة" دبلوم عالي معادل للمجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 9- جمعة، السعيد فرحان، 2000 "الاداء المالي لمنظمات الاعمال"، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية
- 10- فهد، حمود نصر مزنان، 2009، "أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 11- كاطم، حسين جواد، الياسين، احمد عبد الكريم محمد، 2020، " محددات القيمة السوقية للأسهم- دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2015 لغاية 2018" العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 58.
- 12- كراجه، عبد الحلیم، 2002، "الادارة والتحليل المالي- اسس، مفاهيم، تطبيقات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 13- لطفي، امين السيد احمد، 2006، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة"، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- 14- مطر، محمد عطية، 2006، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني"، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 15- نعمة، عماد صالح، 2008، "تقويم اداء الشركات باستخدام النسب المالية- دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة للفترة (1995-2001)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 9.
- 16- Asia, N. M. 2015, "Electronic Banking and financial performance of commercial banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali" Master Project, Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.
- 17- Atrill, Peter, 2000, "Financial Management For Non-Specialists", 2nd ed., Pearson Education Limited, London.
- 18- Dufera, Abdi, 2010 "Financial Performance Evaluation : A case Study of Awash International Bank", Master Thesis, Submitted to the Department of Accounting and Finance, Mekelle University, Ethiopia.
- 19- Eccles, Robert, Keegan, Mary, Phillips, David, 2001 "The Value Reporting Revolution- Moving Beyond the Earning Game", John Wiley & Sons, USA.
- 20- Jordan Bradford D. & Miller Jr. Thomas W, 2009 "Fundamentals of Investments valuation and management" 5ed McGraw-Hill/Irwin.
- 21- Kapoor, Jack R., Dlabay, Les R. & Hughes, Robert J., PERSONAL FINANCE, 9th ed, McGraw-Hill, 2009.
- 22- Lasher, William 2010 . Financial Management a Practical Approach . 5th Edition Cambridge University, USA.
- 23- Nelson, Debra & Quick, James, 2015, "Organizational Behavior" student ed., Cengage. Learning, Texas, USA.
- 24- Reed, Edward; Gill, Richard, 2009, "Commercial Banking", 4th Edition, Prentice – Hall.
- 25- Ross, Stephen A., Randolph W., Westerfield, Jeffrey, Jaffe & Bradford D., Jordan, 2008 "Modern Financial Management", 8th ed, N. Y: McGraw-Hill Irwin.
- 26- Williams, C. Arthur, Michal L. Smith and Peter C. Young, 1995, Risk Management and Insurance, McGraw-Hill, Inc, New York.
- 27- سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2014.
- 28- سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات، التقرير السنوي، 2014، 2015، 2016، 2017.

السنة	اسم الشركة	صافي الربح بعد الضريبة	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	رأس مال الشركة	سعر الاغلاق
2014	مصرف بغداد	27,780	1,827,505	1,535,086	1,770,087	1,535,086	250,000	1.550
2015		6,441	1,479,536	1,281,048	1,493,192	1,281,048	250,000	1.170
2016		20,245	1,200,424	917,602	1,042,904	917,602	250,000	0.910
2017		6,122	1,090,152	813,210	939,879	813,210	250,000	0.610
2014	المصرف التجاري العراقي	9,214	449,272	164,887	447,846	164,887	250,000	0.660
2015		7,244	414,889	140,687	413,938	140,687	250,000	0.410
2016		7,577	423,819	141,878	418,934	141,878	250,000	0.480
2017		10,050	834,800	168,807	827,519	168,807	250,000	0.490
2014	مصرف المنصور	16,908	883,005	601,212	871,406	601,212	250,000	0.840
2015		19,760	1,075,843	787,120	1,060,227	787,120	250,000	0.870
2016		14,390	1,104,063	816,529	1,081,829	816,529	250,000	0.990
2017		14,833	1,316,451	1,026,354	1,289,879	1,026,354	250,000	0.730
2014	المصرف الاهلي العراقي	6,947	615,935	352,548	600,974	352,548	250,000	0.900
2015		2,295	535,764	275,368	513,359	275,368	250,000	0.550
2016		23,501	578,847	291,008	562,086	291,008	250,000	0.410
2017		2,965	603,980	318,261	590,062	318,261	250,000	0.470
2014	المصرف العراقي الاسلامي	6,630	471,442	207,585	452,760	207,585	250,000	0.950
2015		8,082	478,478	206,572	457,176	206,572	250,000	0.510
2016		6,958	447,196	185,945	418,268	185,945	250,000	0.600
2017		7,088	469,739	201,987	439,342	201,987	250,000	0.500
2014	المصرف المتحد للاستثمار	21,636	596,733	279,818	542,037	279,818	300,000	0.710
2015		19,831	581,243	259,527	522,926	259,527	300,000	0.370
2016		1,058	527,820	205,045	470,104	205,045	300,000	0.310
2017		-3,130	519,396	221,958	463,029	221,958	300,000	0.230
2014	مصرف كوردستان الدولي	37,729	1,061,321	597,160	1,013,665	597,160	400,000	1.900
2015		42,375	1,022,533	515,996	965,991	515,996	400,000	1.450
2016		47,129	959,325	404,059	914,989	404,059	400,000	1.260
2017		41,495	1,062,107	465,346	1,018,453	465,346	400,000	1.280

ملحق (1) بيانات المصارف عينة الدراسة. (المبالغ : مليون دينار عراقي المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.